مفهوم

حصر النزاعات

14 أيلول/ سبتمبر 2023

W.A.R.C
West Asia Research Center

"حصر النزاعات"

2023-09-14

- المقدمة

صنفت الدول في السابق علاقاتها الخارجية، مع غيرها من الدول، وفق التوزيع التالي: أصدقاء، أعداء، حلفاء ومحايدين، وذلك بناءً على طبيعة المصالح التي تحكمها كما والظروف العامة الإقليمية والدولية التي تساهم في رسم الأطر العامة للعلاقات فيما بينها، بالإضافة إلى طبيعة النظام العالمي الذي يحكم والذي يحدّد طبيعة القوى الكبرى، كما تلك الفاعلة، والتابعة والوكيلة، وغيرها من الأطر التي تندرج تحتها الأسس العامة للعلاقات بين الأطراف.

مع نهاية الحرب الباردة، تربّعت الولايات المتحدة على عرش النظام العالمي وعملت على إدارة شؤون العالم أجمع بصورة أحاديّة، وعملت على بسط سيطرتها والاستيلاء على مقومات وثروات الدول والتحكم بشعوبها تحت عناوين الديمقراطية والرأسمالية والتحرر، وفق نظام رسمت معالمه على مدار عقود من الزمن واستطاعت من خلاله أن تنفرد بالسيطرة العالمية لسنوات عدّة. وأصبحت العلاقات بين الدول تندرج تحت عناوين جديدة، إمّا وفق ملفات عدائية يقابلها تلك التعاونية، أو ملفات تُعنى بالمصالح المشتركة وأخرى حيادية.

ومع تراجع القوة الأميركية، في السنوات الأخيرة، وصعود قوى إقليمية ودولية جديدة بدأت تظهر خاصة بعد الحرب الأوكرانية، لتتجّه نحو إعادة بلورة نظام عالمي جديد قائم على التعددية لكنها تعددية تختلف عن سابقاتها، تحكمها أشكال وعناوين جديدة من طبيعة العلاقات القائمة على تعاون وشراكات في قضايا محدّدة متّفق عليها بالتوازي مع النزاعات والخلافات في قضايا أخرى. إذ، وضمن هذا السياق، باتت الدول اليوم تبلور علاقاتها بطريقة معقّدة تحت عنوان "حصر النزاعات" في ملفات محددة، وفصل المصالح المشتركة في ملفات أخرى، تمكّن دولتين من الاجتماع حول ملفات وقضايا وخوض الصراع في مجالات أخرى، حيث يسعى الطرفان إلى تعزيز نقاط الالتقاء وحصر الخلافات ضمن سقف يحدّ من احتمالية تصاعد الصراع نحو المواجهة المباشرة. وفي هذه الورقة، شرح لمفهوم "حصر النزاعات" الذي بات يحكم العلاقات الثنائية بين الدول والأقطاب والتي أصبحت تتّسم بالتعقيد وصعوبة قياسها.

كلمات مفتاحية:

- **القضايا الخلافية:** والتي تمثّل مجموعة العناوين والملفات موضوع الخلاف بين الطرفين والتي يصعب التوصل إلى نقاط مشتركة وتسويات حولها.
- **القضايا التعاونية:** وهي عبارة عن مجموعة من القضايا التي يمكن من خلالها تحقيق التعاون والشراكات والتواصل بعيدًا عن أي صدام أو صراع.

المفهوم

هناك تناقض وصعوبة في إيجاد مفهوم كلّي يعبّر عن الحالة المتناقضة التي تمرّ بها العلاقات بين الدول في المرحلة الحالية، ولذلك تم استخدام مفهوم تقني يقدّم وصفًا محدّدًا لها ألا وهو **"حصر النزاعات"** في مجالات محددّة كأفضل طريقة لإدارة الخلافات وضمان عدم تحول المنافسة إلى صراع مباشر. إذ أن طبيعة التفاعل اليوم، بين دولتين، هي في الغالب قائمة على حصر النزاع في المجال العسكري والأمني في ظل المحافظة على التعاون السياسي والاقتصادي على النحو الذي يشكّل فيه العامل الاقتصادي في الأساس العامل الجامع، الذي يحتّم التوافق رغم المنافسة الأمنية والعسكرية. وتلجأ القوى الدولية، إلى محاولة تغليب مصالحها المشتركة نظرًا لإدراك الطرفين المعنيين بدرجة التعقيد في العلاقة من جهة، وحجم الترابط الذي يجمعهما من جهة أخرى والذي يشمل عناوين مختلفة، وبالتالي ارتفاع تكلفة العداء الشامل وقطع كل مستويات العلاقة.

هناك مجموعة من العوامل التي دفعت الدول إلى انتهاج هذا النوع من السياسات وأهمها؛ العولمة والتداخل الاقتصادي الذي فرضته والذي ساهم في تداخل العلاقات وتشابكها، كما وتزايد الأزمات الاقتصادية عالميًا خاصة بعد الأزمة الأوكرانية والتي دفعت بالعديد من الدول إلى بدء البحث عن بدائل وتعزيز الاستراتيجيات القائمة على تفعيل التعاون الاقتصادي وبناء الشراكات حتى في ظل وجود اختلافات أو خلافات في ملفات. بالإضافة إلى أن العالم بات اليوم أمام تحوّل في نظامه الدولي من الأحادية إلى التعددية القطبية، بعد تراجع القوة الأميركية وصعود قوى أخرى دولية وإقليمية منافسة وحّدت جهودها في سبيل الدخول كأقطاب فاعلة على الساحة الدولية، وهذا ما كرّسته أيضًا الأزمة الأوكرانية والتي أثمرت مجموعة من الشراكات والتقارب بين قوى إقليمية ودولية رسمت استراتيجيات جديدة للعلاقات فيما بينها، كان التعاون الاقتصادي الأساس في بلورتها وتمتينها لا سيما "إيران-روسيا-الصين" كما "التقارب السعودي الإيراني" وغيرها من التطورات التي طالت قوى كبرى في ظل الانشغال الأميركي الغربي بهذه الحرب والعقوبات التي فرضتها على كل من روسيا وغيرها من الدول والتي أضرّت باقتصادات العديد منها ما ساهم في تكتّل الأخيرة، والتي عملت على إعادة بلورة علاقاتها ضمن إطار "حصر النزاعات" وتعزيز التعاون الاقتصادي.

التعريف: إدارة علاقات شراكة اقتصادية بالتوازي مع الصراع عبر الوكلاء بهدف تفادي الخسائر المتأتية من قطع العلاقات الاقتصادية، والحفاظ على النواتج الاقتصادية التي تساعد الدول في تمويل تكلفة الصراعات.

باتت المعالجة والتباحث بين دولتين تتم في كل قضية على حدة، إذ يمكن لهما الاجماع على قضية تعاونية واحدة تعزز مصالحهما المشتركة بينما تحصر خلافاتها ببعض القضايا الأخرى، لكن حدّة الخلاف لن تصل إلى درجة المواجهة المباشرة إنّما حروب بالوكالة تبقي باب التعاون مفتوحًا بعيدًا عن الصدام. ويحتمل العكس، بأن تكون الخلافات محصورة في مجال واحد، والتعاون في عدة مجالات، وكذلك يحتمل الجمع بين الأمرين، مجموعة نقاط يخاض الصراع حولها، ومجموعة أخرى تشكل مساحة تعاون ومشاركة.

بناءً عليه، يصبح توصيف واقع التفاعل بين الدول أمراً معقّدً بحاجة إلى البحث والتدقيق في مجموعة من الثوابت والمتغيرات التي تحكمه سواء على الصعيد الدولي أو حتى الإقليمي، وذلك لفهم هذه المركّبات ضمن سياق ذي وجهين، الأول قائم على الشراكات الاقتصادية والثاني على الحروب أو الصراعات بالوكالة بعيدًا عن أي تصعيد مباشر.

وضمن سياسة "حصر النزاعات" تتعزّز الشراكات وليس التحالفات، حيث يتم التعامل مع المشتركات، مقابل حصر الخلافات في أطر محددة، في الوقت الذي تقوم فيه "التحالفات"، على التطابق النسبي في وجهات النظر وتجنب الصراع وهو ما لا يمكن تحقيقه، في ظل معطيات العالم الجديد، القائم على توظيف عوامل القوة القائمة على المساومة، والتهديد، والابتزاز، واستهداف قواعد بيانات، وتأليب الرأي العام، واستخدام نظام العقوبات، وغيرها، مع

استخدامات محدودة للقوة العسكرية، مضافاً إلى التداخل الاقتصادي والتشبيك بين الدول بحيث يتعذر على الأطراف المختلفة فك هذا التشبيك لما له من تكاليف ومخاطر.

ويمكن مقاربة مفهوم "حصر النزاعات" بالمقارنة مع مفهوم "دبلوماسية المسار المزدوج". فالدبلوماسية ذات المسار المزدوج تشير إلى السعي ضمن مسارين متوازيين: أحدهما ينطوي على الصراع أو المنافسة، وغالباً من خلال حروب بالوكالة، والآخر ينطوي على التعاون الاقتصادي أو الشراكة. ويسلم هذا النهج بأن الدول يمكن أن يكون لها أهداف ومصالح متعددة تتطلب أحيانًا نهجًا مختلفًا لتحقيقها. وقد تستخدم الدول المنخرطة في دبلوماسية المسار المزدوج التعاون الاقتصادي كوسيلة للحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة، أو منع المواجهة العسكرية المباشرة، أو خلق الحوافز للحلول السلمية للصراعات. ويمكن النظر إلى هذه الاستراتيجية على أنها شكل من أشكال "الازدواجية" لأنها تنطوي على السعي إلى تحقيق أهداف متضاربة من خلال وسائل مختلفة، وغالباً ما تغيب الخطوط الفاصلة بين التعاون والمنافسة. وضمن هذا الإطار يأتي "حصر النزاعات" كمفهوم أعمق يتناول التفاعل بين الدول والذي يحمل في طياته أساليب "دبلوماسية المسار المزدوج" لكن ضمن رؤية أوسع وأكثر تعقيدًا تحاول من خلاله الدول الحفاظ على نمط محدّد من العلاقات وفق عناوين محدّدة في ظل وجود اختلافات وخلافات تتطور وتنعكس في حروب الوكالة دون الوصول إلى تصعيد مباشر، حيث تبقى المنفعة والمصلحة هي التي تحكم هذا التفاعل والتي تُحتّم وجود هامش من العلاقات التي من شأنها الحفاظ على الترابط بين الاطراف لا سيما في هذه المرحلة من التبدلات على الساحة الدولية، والتي تظهر التوجه العام نحو إعادة بلورة العلاقات بين الدول وفق سياقات مختلفة غير واضحة المعالم.

اتجاه التفاعل

اتجاه سلمي تعاوني

- قائم بشكل أساسي على العامل الاقتصادي، كما والسياسي وبعض المجالات الأخرى إن وُجدت.

اتجاه غير سلمي تصعيدي

- يتمثّل بالحروب (المواجهة) بالوكالة بعيدًا عن الصدام المباشر.

أوجه حصر النزاعات

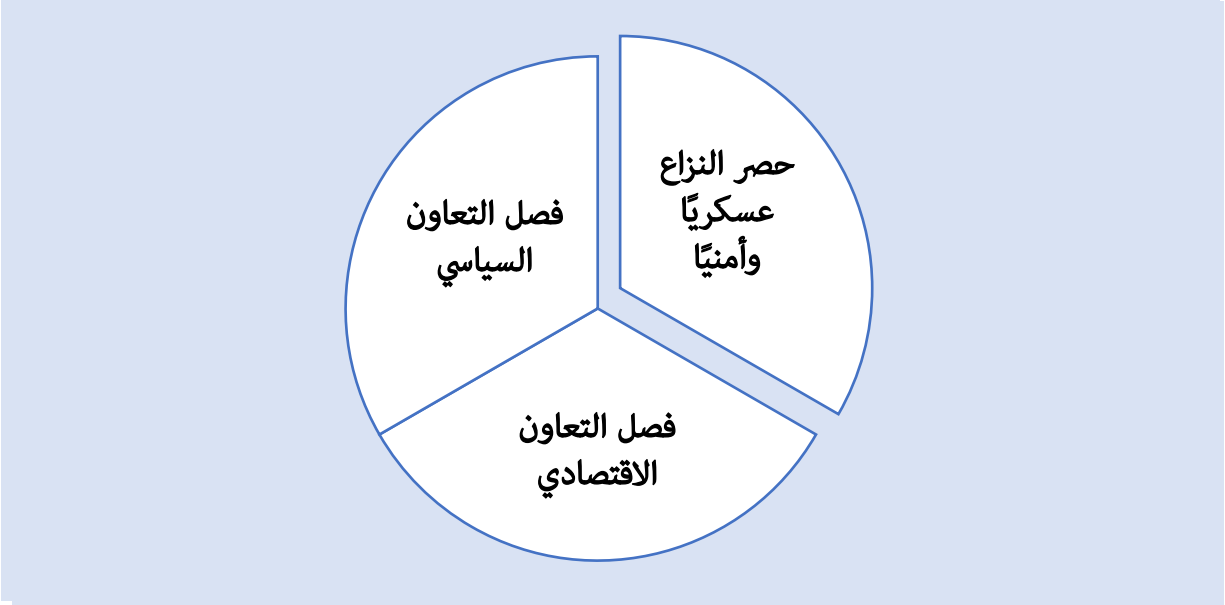

استراتيجيات الحفاظ على العلاقات بين الدول في ظل النزاع

يشكّل الحفاظ على العلاقات مع دولة أخرى خلال أوقات الصراع، تحدّيًا كبيرًا، إلا أنه أمر بالغ الأهمية لما يمكن أن يحققه من تخفيض للخسائر الناتجة عن الصراع، وكذلك حفظ تدفق النواتج الاقتصادية التي تسمح للدول بتمويل الصراع. وفيما يلي بعض الاستراتيجيات التي يمكن أن تستخدمها الدول لإدارة علاقاتها في ظل وجود النزاع فيما بينها، وإيجاد أرضية مشتركة على الرغم من الصراع المستمر:

1- الدبلوماسية: الدخول في حوار دبلوماسي للتعبير عن المخاوف، والتماس التفاهم، واستكشاف مجالات التعاون المحتملة على الرغم من الصراع القائم.
2- الوساطة: إشراك وسطاء محايدين من طرف ثالث يمكنهم تسهيل الاتصال والتفاوض بين الدول المتنازعة.
3- تدابير بناء الثقة: تنفيذ إجراءات تظهر حسن النية والالتزام بالحد من التوترات، مثل المساعدة الإنسانية أو التبادل الثقافي.
4- التركيز على المصالح المشتركة: تحديد المصالح المشتركة أو القضايا التي يمكن لكلا البلدين معالجتها بشكل تعاوني.
5- المشاركة في المحافل المتعددة الأطراف: المشاركة في المنظمات والمحافل الدولية التي تكون فيها كلتا الدولتين عضوتين، مما يسمح بالاتصال والتعاون غير المباشرين.
6- إنشاء قنوات اتصال في حالات الأزمات: إقامة قنوات اتصال آمنة خاصة بمعالجة حالات الطوارئ أو تخفيف حدة التوتر أثناء الصراعات.

أساليب حصر النزاعات

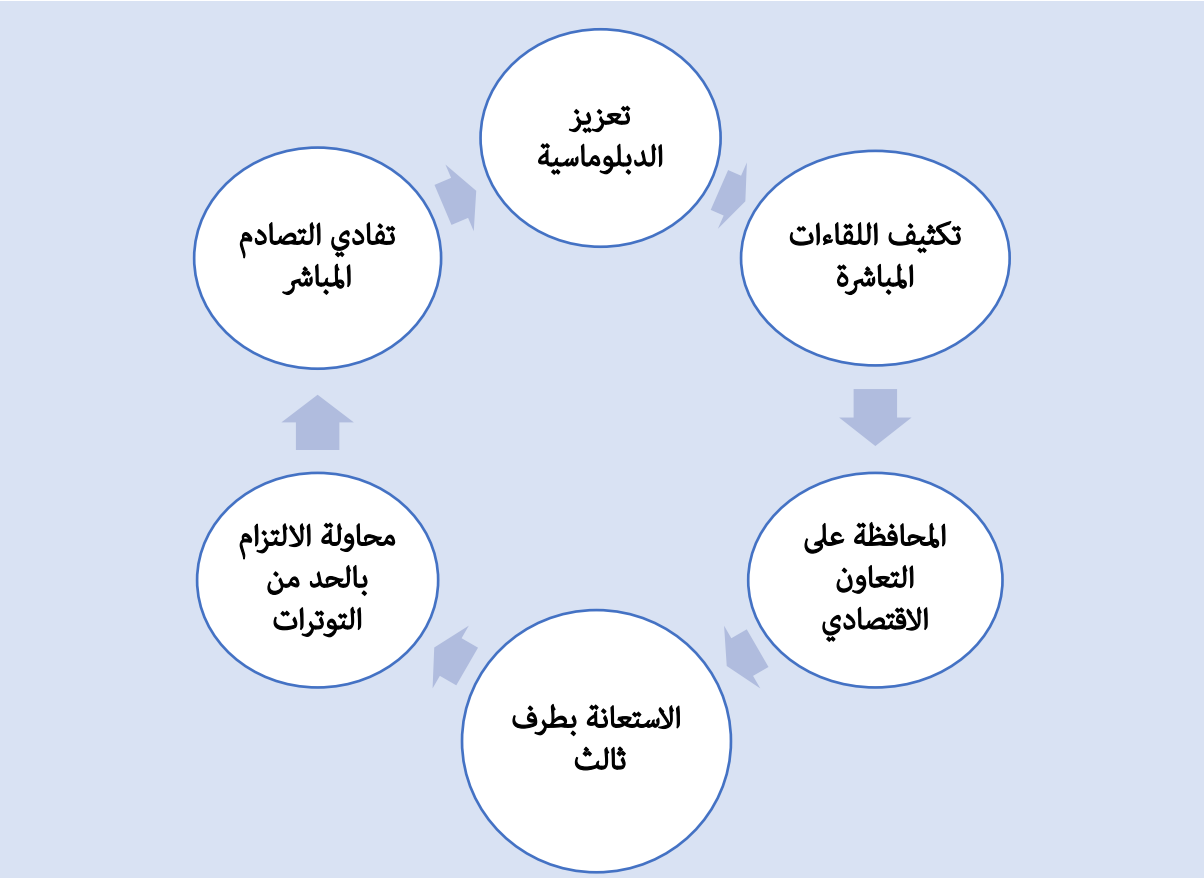

تطوّر مفهوم "حصر النزاعات"

1- كان تصنيف الدول لعلاقاتها قائم على الشكل التالي:

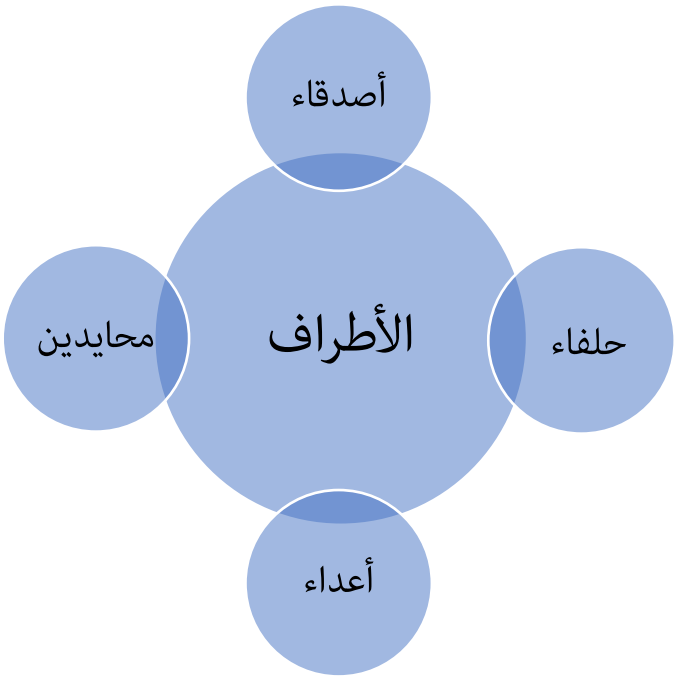

2- **تطوّر توصيف التفاعل ليصبح على شكل ملفات:**

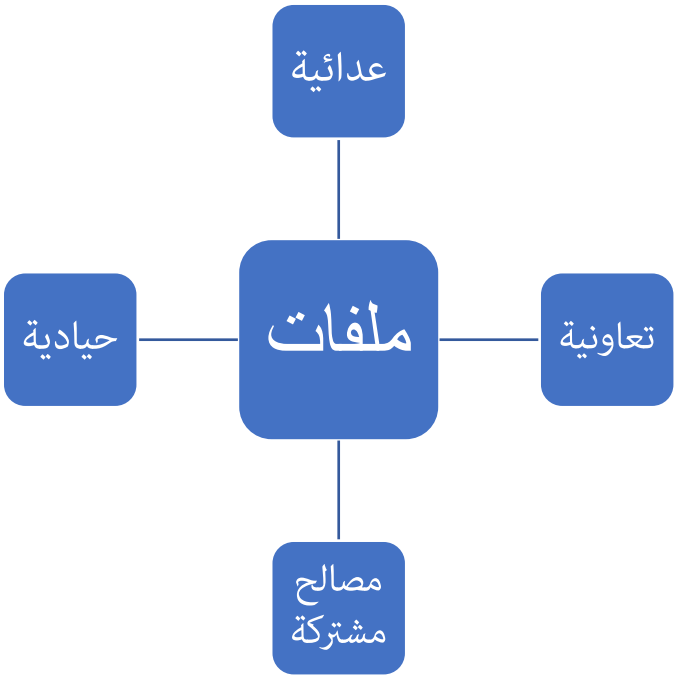

3- **بات التفاعل اليوم بين الدول قائماً على مصالح جامعة في عناوين محددة وخلافات في أخرى لكنها خلافات بعيدة عن الصدام المباشر:**

مصالح بين الدول ضمن عناوين محددة

- تقوم على التقارب والشراكات واستراتيجيات الانفتاح والتعاون عن طريق الحوار والآليات دبلوماسية التي يعزّزها التعاون الاقتصادي.

خلافات حول ملفات محددة

- تتبلور الخلافات حول عناوين محددة (عسكرية، أمنية)، ضمن نزاعات وصراعات لا ترقى إلى مستوى المواجهة المباشرة إنما ضمن حروب بالوكالة.

النماذج

بناءً على ما تقدم، سيتم عرض مجموعة من النماذج التي تتناول العلاقات بين قوى إقليمية ودولية كبرى فاعلة على الساحة الدولية، والتي تشكّل نماذج واضحة تعتمد سياسة "حصر النزاعات" فيما بينها، وهي أطراف تعتبر الأكثر تأثيرًا والأكثر تجسيدًا للتحولات التي تشهدها العلاقات بين الدول كما وبلورة النظام العالمي الجديد. وتتناول النماذج مجموعة من العلاقات الثنائية والجماعية، سواءً لقوى كبرى أو حتى قوى إقليمية فاعلة، تتفق في الجانب الاقتصادي وتحصر نزاعاتها بالوكالة عسكريًا، بالإضافة إلى مجموعة من الدول تبني علاقات مع جهات لديها علاقات عدائية، وأهم هذه النماذج:

أ- الصين – أميركا
ب- إيران _ تركيا
ج- إيران _ الإمارات
د- إيران _ السعودية
هـ- السعودية _ تركيا
و- تركيا _ الإمارات
ز- السعودية، الامارات وتركيا، وعلاقاتها مع إيران والكيان المؤقت

○ العلاقات الثنائية:

أ) الصين – أميركا

تتسم العلاقات الأمريكية - الصينية بطبيعة مزدوجة بسبب كثافة المصالح التجارية والاقتصادية والسياسية المتبادلة، فهي تجمع من جهة ما بين المخاوف والشكوك المتبادلة، ومن جهة ثانية تؤكد على ضرورة التعاون وتعزيز الاهتمامات المشتركة الخاصة.

تشكّل العلاقات الأمريكية الصينية نموذجًا خاصًا من العلاقات الدولية والذي يجمع بين الصراع والتعاون، ومزيجًا فريدًا من العلاقات الثنائية المعقدة للغاية والمتناقضة؛ فكلا البلدين يمتلكان عناصر القوة والإرادة السياسية للعب دور أساسي على المستويين الإقليمي والدولي. تفرّدت الولايات المتحدة بوصفها "قوة عظمى" لسنوات بقيادة النظام الدولي، وتريد الاحتفاظ بهذا الموقع لأكبر مدّة ممكنة. والصين بثقلها الديمغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري المتنامي تسعى للوصول إلى مرتبة القوة العظمى القادرة على التأثير في التفاعلات العالمية.

ويتميّز التفاعل بين كل من الولايات المتحدة والصين، بنوع من التناقض، فتارةً يذهب التفاعل باتجاه سلمي تعاوني وتارةً أخرى اتجاه غير سلمي تصعيدي. إذ يجمع هذا التفاعل، التنافس والصراع كما الشراكة والتعاون، حيث يتم حصر الخلافات بينهما بالشق الأيديولوجي، العسكري والأمني، مقابل تنسيق مشترك لتعزيز فرص التعاون والحفاظ على مكاسب اقتصادية، كون الصين تعتمد على أسواق اميركا وتكنولوجيتها، وأميركا ترى في الصين المكان المناسب لإقامة المشاريع الاستثمارية كي لا تسيطر عليها قوى اقتصادية منافسة أخرى بالإضافة إلى العناوين المتعلقة بالمناخ. وبالتالي، تسير العلاقات وفق معادلة مركّبة مكونة من عناصر متآلفة ومتناقضة يحكمها قانون المنفعة، ويبقى أفق الاحتمالات المستقبلية مفتوحًا نحو مزيج من التعاون والصراع، قائم على الجمع بين حرب العقوبات وتجسس

اقتصادي وصراع على الملكية الفكرية وتنافس على مناجم المعادن النادرة من جهة، وأكبر عملية تبادل تجاري على مستوى العالم، تجمع البلدين من جهة أخرى.

- **القضايا الخلافية:** والتي تمثّل مجموعة العناوين والملفات موضوع الخلاف بين الطرفين والتي يصعب التوصل إلى نقاط مشتركة وتسويات حولها وهي تضم:

1- **التجسس:** تتهم الولايات المتحدة الصين بزيادة نطاق عملياتها خلال السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك التدخل في السياسة الداخلية، والملكية الفكرية المسروقة، وإكراه قادة الأعمال.

2- **النفوذ العالمي:** المنافسة بين الصين وأميركا على قيادة النفوذ العالمي في ظل الشكوك المتبادلة، واللعب على أوتار الحلفاء والأعداء.

3- **قضية تايوان**: وهي نقطة خلاف أساسية بين الصين والولايات المتحدة الأميركية والتي تعتبرها الأخيرة موطئ قدم لها لمحاصرة التمدد الصيني في جنوب وشرق آسيا. ويتجه الطرفان لعدم المساومة في القضايا الرئيسية والحساسة لا سيما في هذه القضية.

4- الإجراءات العقابية، واستمرار الولايات المتحدة في احتواء الصين وتطويقها بالتحالفات الأمريكية مع الجوار، في ظل استمرار الصين في مقاومة هذا الاحتواء.

5- **قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان:** تعتبر هذه القضية من أكثر الملفات تأثيرًا في العلاقات بين الطرفين، إذ ترى الصين بأن مسألة حقوق الإنسان شأن داخلي، وتستنكر الاتهامات الأمريكية لها بهذا الشأن، باعتبارها محاولات أمريكية لتقويض وحدتها الداخلية، وتوظيف أمريكي يهدف إلى المساومة حول قضايا مختلفة.

6- **قضية التجارة:** إجبار الصين على الالتزام بسياسات تجارية تحددها الولايات المتحدة.

7- **التفوق التكنولوجي:** يسعى كل طرف إلى الحفاظ على مستوى عالٍ من التفوق التكنولوجي في إطار المنافسة العالمية.

8- **قضية بيع الأسلحة الصينية:** هناك قلق أميركي من تزايد مبيعات الأسلحة الصينية لا سيما في الشرق الأوسط، الأمر الذي يتعارض مع مصالحها.

9- موقف الطرفين من بعض الأزمات التي يعاني منها عددًا من الدول (مثل: سوريا، إيران).

- **القضايا التعاونية:** وهي عبارة عن مجموعة من القضايا التي يمكن من خلالها تحقيق التعاون والشراكات والتواصل بعيدًا عن أي صدام أو صراع، وتشمل:

1- التعاون الاقتصادي: العمل على ترسيخ العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين. كان قد ارتفع معدل النمو التجاري بين البلدين في العام 2022، ليصل إلى 690.6 مليار دولار أمريكي.

2- لم تعد الصين لاعبًا اقتصاديًا عالميا فحسب، بل صارت لاعبًا سياسيًا فاعلًا، الأمر الذي دفع نحو تعزيز الشراكة على حساب الصراعات، وتكثيف الاتصالات الأميركية الصينية في الآونة الأخيرة.

3- اهتمام الصين بالتعاون العلمي والتكنولوجي مع الولايات المتحدة.

4- تفعيل لغة الحوار والاعتماد على الدبلوماسية.

5- عدم المخاطرة من قبل الولايات المتحدة بمعاداة الصين والدفع نحو التعاون معها في قضايا الصحة والتغير المناخي والتجارة والاستقرار الاقتصادي العالمي، وهذه قضايا لا تتعارض مع ضرورات الأمن القومي.

تعاون حذر: يجمع كل من الولايات المتحدة الأميركية والصين نوع من التعاون الحذر الذي يحمل في طياته مجموعة من القضايا الحساسة، والتي يمكن أن تشكّل الفتيل الذي يمكن أن يشتعل ويتحوّل إلى صراع. إلا أن مجالات التعاون تخفف من حدّة النزاعات وتحصرها من خلال:

- التزام الطرفين بضبط النفس.
- محاولة احتواء القضايا والملفات الساخنة بينهما.
- الاستثمار البراغماتي الفعّال في تطوير العلاقة.

ب- إيران – تركيا:

تتأرجح العلاقات الإيرانية-التركية بين التنافس من جهة والتعاون من جهة أخرى، حيث تجتمعان على المصالح المشتركة، وتختلفان في أمور أخرى، لتبقى العلاقات بينهما مبنية على قاعدة التنافس في ظل التعاون. ويعود تعزيز التنسيق بينهما إلى أسباب اقتصادية وجيوسياسية، في ظل التنافس الشديد حيث لا يمكن أن تتطابق وجهات النظر بين البلدين حول ملفات المنطقة، إذ أن عناصر التعاون والتنافس متشابكة بشكل وثيق، الأمر الذي يدفع الجانبين لإدارة توازن معقّد بعناية لمنع أي تصعيد كبير للتوترات. ويشكّل العامل الاقتصادي المحدد الأهم في محاولة الطرفين الحفاظ على علاقتهما ما بين التنسيق والتنافس أو تحجيم نفوذ الآخر من دون الوصول للصدام. ففي الوقت الذي تتعارض فيه الملفات التركية – الإيرانية سياسيًا في سوريا والعراق، وتنافسيًا على المكانة والنفوذ في الإقليم والعالم الإسلامي، إلا أن هذا لم يمنع تدفق مصادر الطاقة الإيرانية إلى الأسواق التركية، وتوقيع اتفاق تعاون استراتيجي بينهما لرفع حجم التبادل التجاري.

- **القضايا الخلافية:**

1- على الرغم من بعض الخلافات مع الولايات المتحدة إلا أن تركيا تبقى حليفًا مهمًا للولايات المتحدة، وعضوًا فاعلًا في "الناتو"، الأمر الذي يشكل نقطة خلاف وتناقض مصالح بين كل من تركيا وإيران.
2- الخلاف في سوريا أحد أهم معالم الصراع بين الجانبين في العقد الأخير، إذ يقف البلدان على طرفي نقيض منذ اندلاع الصراع، كذلك بالنسبة للعراق. في ظل التنافس على النفوذ في دول مجاورة، والتي تعتبرانها حديقة خلفية لهما، إلاّ أن هذا التنافس ظل تحت السيطرة.
3- العلاقات التركية مع الكيان المؤقت مصدر شك لإيران حول سياسات تركيا الإقليمية ومدى ثبات الموقف منها.
4- الاندفاع التركي نحو "أتراك القوقاز وآسيا الوسطى"، هذه المساحات التي تعتبرها إيران جزءًا من نفوذها الحيوي.
5- التنافس على قيادة العالم الإسلامي (تركيا كقوة سنية وإيران كقوة شيعية).
6- تبنّي مواقف متناقضة إزاء الصراع الأذربيجاني الأرميني.
7- رغبة كل من أنقرة وطهران باستغلال الفراغ الناجم عن تراجع الدور الأميركي في المنطقة لتعزيز دورهما الإقليمي.
8- تضارب المصالح الإقليمية.
9- اتجاه أنقرة إلى بناء شراكات استراتيجية مع خصوم إقليميين لإيران.

- **القضايا التعاونية:**

1- يتجلّى التعاون بين البلدين في مجالات الطاقة والتجارة، ويعود ذلك لاعتماد تركيا على النفط والغاز الإيراني. بالمقابل، تعتمد إيران على الواردات من البضائع التركية.
2- القضية الكردية ومعارضتهما للطموحات الانفصالية الكردية التي تهدد وحدة أراضيهما.
3- معارضة دور الولايات المتحدة في سوريا.
4- التعاون في مجال التهرب من العقوبات.
5- التعاون في مواجهة الانقلابات الداخلية التي تحركها الولايات المتحدة.
6- العمل على تأسيس تعاون بعيد المدى في ظل الخلافات التي تحملها العلاقات بين الدولتين، وتعزيز التواصل والحوار الدبلوماسي بين البلدين.

تنافس في ظل التعاون: على الرغم من الروابط الاقتصادية العميقة، إلا أن التنافس بين البلدين يبقى قائمًا وبقوة لا سيما على الصعيد الإقليمي، فلكلٍّ منهما مشروعين إقليميين متناقضين تجعل من مهمة إدارة التنافس بينهما عملية صعبة ومعقّدة، وتتطلب جهدًا مشتركًا لإنجاحها، ومحاولة الإبقاء على وتيرة الخلافات بينهما ضمن المستوى المعقول، ودرجة التصعيد تقتصر على المواجهة بالوكالة:

أ- شكوك متبادلة في نظرة الطرفين لدورهما الإقليمي.
ب- المشهد الإقليمي المتغير يزيد من الضغوط على أنقرة وطهران.

ج- إيران – الإمارات

لا بد من الإشارة إلى وجود عقبات أمام تحليل السياسة الخارجية الإماراتية، ويرجع ذلك لكونها معقدة بعض الشيء ولعدم توفر المصادر المتنوعة التي تبحث وتناقش في أدواتها وثوابتها ومتغيراتها. وتصنف السياسة الخارجية الإماراتية تجاه إيران بأنها من أكثر الأمور تعقيدًا. شهدت العلاقات الإيرانية الإماراتية العديد من التقلبّات بين الصدام والدبلوماسية في السنوات الأخيرة، وتمر بوتيرة متأرجحة بين التصاعد والتنازل، الأمر الذي فرض على الإمارات المراجعة الظاهرة لسياساتها تجاه إيران بهدف جعلها علاقة عادية بعد تباعد نسبي بينهما. وكان العامل الاقتصادي هو العامل الجامع والمستمر بين الطرفين إذ أصبحت دبي، على وجه الخصوص، مهمّة بالنسبة إلى إيران على صعيد التجارة بوصفها مركزًا لإعادة التصدير ومنفذًا للاقتصاد العالمي في ظل العقوبات الدولية ضدها. وبالتالي، يعمل الطرفان على تعزيز المصالح الاقتصادية بينهما والحفاظ على المنافع التجارية رغم التناقضات السياسية. ورغم التحسن في العلاقات الإماراتية الإيرانية منذ عام 2019، هناك توترات أساسية باقية في الشؤون الثنائية، لكنها بعيدة عن المواجهة المباشرة بين البلدين، والتي تبقى على صورة حرب بالوكالة لا سيما فيما يتعلق بالملف اليمني. وكما يبدو أن طهران وأبو ظبي تفضلان التقارب الدبلوماسي الثنائي في المرحلة الحالية.

- **القضايا الخلافية:**

1- تطبيع الإمارات علاقاتها مع الكيان المؤقت.
2- الخلاف على الجزر الثلاث بالقرب من مضيق هرمز.

3- حرب اليمن.
4- مشاركة الإمارات الجزئية في الحرب التركيبية ضد الجمهورية الإسلامية.
5- مواجهة الإمارات لحركات المقاومة وفكر المقاومة على مستوى العالمين العربي والإسلامي.
6- خشية الإمارات من تزايد السلطة الإقليمية لإيران.

- **القضايا التعاونية:**

1- التعاون اقتصادي: الإمارات لم تلتزم بالعقوبات المفروضة على إيران بل استثمرتها لصالحها لتكون البوابة الوحيدة لإيران مع السوق الدولية. فإيران كثاني أكبر مستورد من الإمارات بعد الصين. العلاقات التجارية بين إيران والإمارات هي علاقات متجذرة، حيث أن الشركات الإيرانية التي تتخذ من دبي مقرًا لها قد لعبت دورًا بارزًا في الالتفاف على العقوبات الأميركية في السنوات الماضية.
2- التعاون العسكري: في ظل التصريحات الإيرانية عن تشكيل تحالف بحري تكون الإمارات إحدى أطرافه، مع تراجع المواجهة الجيوسياسية بين الطرفين بعد العام 2019، جزئيًا على الأقل، وإتاحة الفرصة لدرجة من التعاون العملي.
3- اعتماد الامارات سياسة التحوط الإستراتيجي تجاه إيران، تستهدف إيجاد موازنة بين استراتيجيتَي التوازن الصلب والتوازن الناعم، مع تجنّب المواجهة المباشرة، وذلك بعد قرار ها الانسحاب من أي نوع من المواجهة مع إيران ومحاولة التواصل مع جميع الخصوم في العام 2020.

توازن: عبر السعي لتطبيق سلوك معتدل وسطي، يقوم على التوازن الناعم والتوازن الصلب. حيث يتم التعاون مع الطرف الآخر، سعيًا لتجنّب التهديدات أو الدخول في صراعات غير متكافئة. وفي الوقت نفسه، يتم الاعتماد على عناصر من التوازن الصلب في مواجهة هذا الطرف، عن طريق تطوير القدرات العسكرية والاقتصادية وزيادتها، والانخراط في تحالفات سياسية أو عسكرية مع القوى المنافِسة للطرف المحدد.

د- إيران _ السعودية

شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة مجموعة تحوُّلات ترجِّح تراجع خيار التصعيد والقطيعة بين السعودية وإيران، تدفع بالطرفين إلى البحث عن مخارج لبعض ملفات المنطقة، خاصة بعد موجة من الحروب التي دارت بين الطرفين في دول المحور لا سيما اليمن والتي تلقّت فيها السعودية ضربات قاسية دفعتها إلى الاستدارة نحو المصالحة، وتبديل خياراتها في المنطقة.

وقد ظهر في الآونة الأخيرة، تغيّر مفاجئ في طبيعة العلاقات القائمة بين كل منهما، وذلك بناءً على مجموعة من التبدلات التي شهدتها الساحة الدولية، لا سيما بداية التراجع الاميركي في المنطقة إضافة إلى الحرب الروسية-الأوكرانية، كما والدور الإيراني في المنطقة والذي لحدّ الآن استطاع تخطي كل السياسات العقابية التي تعرّض لها في سبيل عرقلة تقدّمه، بالإضافة إلى تبني محمد بن سلمان نهجًا سياسيًا جديدًا مع دول المنطقة والعالم في خطة وضعها للسنوات القادمة. وعليه، شكّل التقارب الإيراني -السعودي تطورًا مفاجئًا أوائل آذار الماضي بوتيرة سريعة، بعد أن مرت العلاقات بين البلدين بمراحل تاريخية مختلفة، تشوبها توترات واضطرابات مستمرة وتحسن وتقارب لفترات لم تستمر طويلاً، وأدّى هذا التقارب إلى محاولة التهدئة ووقف الحرب في اليمن، إلى

التحرك الأخير بتطبيع العلاقات مع النظام السوري وإعادته إلى الجامعة العربية، فضلاً عن تحولات العلاقة مع القوى الكبرى كأميركا والصين وروسيا. وتبدو السعودية كما لو أنها تعيد تعريف دوائر حركتها وتأثيرها الخارجي بشكل مغاير عما كانت عليه طيلة العقود الماضية خاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع الجمهورية الإسلامية في إيران.

- **القضايا الخلافية:**

1- يبقى التنافس الاقليمي بين الدولتين أساسًا في العلاقات بينهما، فالخلافات الأيديولوجية على قيادة العالم الإسلامي بين استتباعه للغرب كسياسة سعودية، وتحريره من الهيمنة كسياسة إيرانية.
2- من المنظار السعودي، مثّل تصدير الثورة، والبرنامج النووي الإيراني، ومواجهة المصالح الأمريكية في المنطقة، العناوين الرئيسية للقضايا الخلافية مع إيران.
3- من المنظار الإيراني، مثلت مسألة ارتهان السياسة السعودية للمصالح الأمريكية، والقواعد الأمريكية في الخليج، والتجييش المذهبي في الشارع العربي ضد إيران، ونشر الفكر التكفيري، ومحاربة المقاومة في العالم العربي تحت شعار الاعتدال، وأخيرًا جرائم السعودية في اليمن، ورعاية التطبيع والتنسيق الأمني مع الكيان المؤقت، أهم القضايا الخلافية مع السعودية.
4- الاختلاف في مقاربة كلا البلدين للقضايا الكبرى، وأبرزها الهيمنة الأمريكية، والمشروع الصهيوني الذي يحتل فلسطين.
5- اضطهاد النظام السعودي للأقليات في السعودية.
6- التدخل السعودي في الشأن الداخلي الإيراني لمحاولة إثارة الفتن خصوصًا خلال الاحتجاجات التي بدأت في أيلول 2022.
7- نشر الفاحشة والرذيلة في بلاد الحرمين الشريفين ضمن أنشطة ما يسمى بهيئة الترفيه.
8- طموح السعودية في احتلال مكانة إقليمية ودولية فاعلة ومؤثرة.

- **القضايا التعاونية:**

1- السعي لتوسيع التعاون التجاري والاقتصادي الأمر الذي يسرّع تطبيع العلاقات الثنائية.
2- التعاون في المجالات الاستثمارية، العلمية، التقنية، الثقافية، الرياضية والشبابية.
3- إعادة إحياء اتفاق سعودي إيراني يُنهي سبع سنوات من القطيعة الدبلوماسية، بعد دخول الصين كطرف ثالث وسيط يسعى لتقارب الطرفين، في ظل توجّه السعودية لإعادة قراءتها لدورها وعلاقاتها الإقليمية، ورغبتها بالتنويع في الشركاء.
4- سعي السعودية لحلحلة الملف اليمني، وتخفيف أعباء الصراع مع الحوثيين، وبالتالي محاولة تخفيض وضبط الصراع بالوكالة مع إيران.
5- رغبة الدولتين في إعادة ترتيب العلاقات مع الجوار ومع القوى الدولية وفق رؤية نفعية توسِّع من آفاق التعاون وتعزيز المصالح مع الأطراف الإقليمية المختلفة.

دبلوماسية في ظل التنافس والتعاون: توجّه العلاقات بين البلدين لأن تكون أكثر تقاربًا في ظل:

1- وجود عدد من القضايا الخلافية المحورية بينهما، وهو أمر سيساهم في استمرار استنزاف المنطقة بكثير من الصراعات والانقسامات.

2- التوصل إلى حلول لعدد من القضايا الخلافية وتبعاتها في المنطقة، وهذا أمر يتوقف على توصل الطرفين إلى التوافق على مقاربة مشتركة لمستقبل المنطقة.
3- توسيع نطاق التعاون الاقتصادي كجزء أساسي لتطبيع العلاقات.

هـ- السعودية _ تركيا

مرّت العلاقات السعودية التركية بتحولات عديدة من التعاون والتوافق من جهة، إلى الخلاف في السنوات الأخيرة من جهة أخرى. فمنذ عقود تكرّس التبادل التجاري والاستثماري الوثيق بين البلدين في مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية. إلا أنه ومع بروز الازمة الخليجية مع قطر، بدأ الخلاف بين الطرفين بالظهور ليصعد إلى السطح خاصة مع بروز أزمة مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده بإسطنبول عام 2018، لتُحوّل الخلاف إلى خصومة برزت على شكل انتقادات حادة في الإعلام السعودي لتركيا ودورها الإقليمي والمقاطعة السعودية غير الرسمية للبضائع التركية. وساهمت العوامل الإقليمية والدولية السائدة في تلك الفترة في عرقلة ترميم العلاقات بين البلدين. إلا أنه، وفي العام 2021، انتهجت تركيا استراتيجية تجزئة الخلافات مع خصومها الإقليميين ممّا ساهم في العام التالي، في تهيئة الأرضية للمصالحة مع السعودية خاصة بعد إحالة قضية الخاشقجي إلى السعودية. وكان ضبط العلاقات بين تركيا والسعودية كما وتركيا ودول المنطقة ضروريًا في سبيل تحسين العلاقات الاقتصادية. إذ شكّل التعاون الاقتصادي دافعًا وحافزًا قويًا في إعادة رسم علاقات الطرفين، نظرًا لامتلاك تركيا مكانة مهمة على صعيد طرق التجارة الجديدة وإمدادات الطاقة العالمية، فضلا عن كونها سوقًا واعدة للاستثمارات.

- **القضايا الخلافية:**

1- دعم أنقرة لقطر في النزاع بين البلدين الخليجيين.
2- توتر العلاقات الدبلوماسية والسياسية خاصة بعد قضية مقتل الصحفي الخاشقجي.
3- التنافس على قيادة العالم الإسلامي بقسمه السني تحديدًا.
4- التنافس خلال الحرب السورية على النفوذ والسيطرة على الفصائل المتطرفة.
5- المنافسة على النفوذ في مصر بين دعم الإخوان من قبل تركيا ومواجهة السعودية للإخوان.

- **القضايا التعاونية:**

1- محاولة الحفاظ على التعاون والعلاقات بين هذين البلدين السّنيّين، لا سيما في العلاقات الاقتصادية والتي لها تأثير كبير على اقتصادات هذه الدول، وذلك من خلال تنمية وتطوير العلاقات التجارية، الاقتصادية والفنية.
2- المحافظة على التواصل والتفاهم بين القادة.
3- تطوير مجالات استثمارية كالقطاع العقاري والإنشاءات والاستشارات الهندسية.
4- التقاطع في مسار التطبيع مع الكيان المؤقت، واحتواء المد السياسي والثقافي لتيار المقاومة.
5- العمل على إعادة الثقة بين الطرفين.
6- توقيع اتفاقيات في مجالات الاستثمار المباشر والصناعات الدفاعية والطاقة والدفاع والاتصالات.

انفتاح وتعاون: يسعى الطرفان لمحاولة إعادة ترميم الثقة بينهما، وتطوير الانفتاح في العلاقات إلى تعاون سياسي. وذلك من خلال تصفير الأزمات السياسية، إلى جانب التركيز على التنمية الاقتصادية واعتماد الحوار أساسًا لتجاوز الخلافات السياسية، والتي يمكن أن تتحول إلى صراع نتيجة المواجهة السعودية مع تيار الإخوان وكذلك قطر.

و- تركيا _ الإمارات

شهدت العلاقات التركية الاماراتية فترة طويلة من الصراع والصدام دامت لحوالي 10 سنوات، والتي طالت شتى الملفات والقطاعات وعمّقت الأزمات في الملفات البينية بين الدولتين. إلّا أنه وفي العامين الماضيين، عاد البلدان لضبط علاقاتهما ضمن إطار من التعاون الاقتصادي الذي تميّز بمجموعة من الاتفاقيات والآليات والتي من شأنها إعادة توطيد العلاقات وتنحية الخلافات جانبًا في ظل مجموعة التطورات والتحولات التي تشهدها المنطقة والساحة الدولية، على خلفية تداعيات الأزمة الأوكرانية، وكارثة الزلزال التي تعرّضت لها تركيا، والدور الذي قامت به الإمارات في دعم تركيا في الكارثة، وكذلك على خلفية ما تشهده شراكات الإمارات الإقليمية من تحوّلات. ويشكّل الاقتصاد العنصر الأساسي والجامع بين الطرفين والذي من شأنه أن يبدّد ولو جزئيًا الخلافات السياسية والامنية بين كل من تركيا والإمارات في سبيل حصر النزاعات عبر التعاون، في الوقت الذي تجيد فيه تركيا، في سياستها الخارجية، الفصل بين الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية، كما وتوجّه أبو ظبي إلى الشق الاقتصادي لحل خلافاتها مع خصومها بعد أن عجزت الحلول السياسية عن إيجاد مخرج لما تمر به المنطقة من أزمات.

- **القضايا الخلافية:**

1- الموضوع الكردي: تدخّل الإمارات في الملف الكردي (العراق، سوريا، تركيا) والذي يشكل أحد ملفات أمن تركيا القومي وأخطرها.
2- وقوف الإمارات، بحسب المصادر التركية، خلف المحاولات الانقلابية التي وقعت في العامين 2013 و2016، حيث تم دعم المعارضين للنظام.
3- الموقف من اليونان: الدعم الغير محدود لليونان في مواجهة تركيا فيما يتعلق بملف الغاز شرق المتوسط، وترسيم الحدود البحرية اليونانية والقضية القبرصية وتقديم كل أشكال الدعم لليونان في مواجهاتها مع تركيا.
4- عقد الإمارات اتفاقات شراكة عسكرية وأمنية مع صربيا دعمًا لدورها في شبه جزيرة البلقان في مواجهة تركيا.
5- الدعم الإماراتي لأرمينيا سياسيًا وإعلاميًا واقتصاديًا.
6- شكّلت مصر وليبيا والسودان والصومال ساحات مواجهة مفتوحة بين تركيا والإمارات، في ظل تعارض المصالح وتعارض الملفات وتعارض الشركاء المحليين الموالين للطرفين في هذه الملفات.
7- المواجهة المباشرة في أزمة حصار قطر، مع وقوف تركيا إلى جانب قطر والدعوة لإخراج تركيا من الخليج.
8- الحاجة إلى الثقة المتبادلة بين الطرفين.

- **القضايا التعاونية:**

1- تنمية وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، من خلال توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة كخطوة لتعميق وتعزيز العلاقات بين البلدين والتعبير عن مرحلة جديدة من الإرادة المشتركة لانطلاق مرحلة جديدة للعلاقات بينهما في مختلف المجالات.
2- التعاون في قطاع الخدمات اللوجستية والطاقة والصحة والأغذية.
3- تشكيل آلية الحوار الأمني الاستراتيجي: عبر العمل على تعزيز الأمن والاستقرار في كل من البلدين، كما وتعزيز التعاون والشراكة الاستراتيجية، وزيادة العمل المشترك بين القوى الأمنية، ومكافحة الجرائم العابرة للحدود، بالإضافة إلى تبادل الخبرات في قضايا عديدة، مثل مكافحة التهريب والجريمة المنظمة.

شراكة تحت إطار التصالح رغم الاختلاف: تشكّل الشراكة بين كل من تركيا والإمارات السمة التي ستميّز العلاقة بين الطرفين في المرحلة المقبلة لكن هذا لن يمنع من عودة الخلافات او حتى النزاعات في ظل التحديات التي يواجهها هذا التفاعل نتيجة عمق الأزمات التي مرّ بها البلدين، إلا أنه يمكن فصل النزاعات السياسية عن التعاون الاقتصادي وغيره من المجالات تحت إطار حصر النزاعات. فعلى الرغم من الاختلاف بين الطرفين، إلا أنهما يسعيان إلى المصالحة ضمن إطار الشراكات لا سيما الاقتصادية.

- **العلاقات الجماعية:**

ز- السعودية والامارات وتركيا، لديها علاقات مع كل من إيران والكيان المؤقت

على صعيد العلاقات الجماعية، والتي تجمع أكثر من دولتين، فهي أكثر تشابكًا وتعقيدًا، حيث يقوم البعض منها على فتح علاقات مع جهات لديها علاقات عدائية، كتركيا التي تجمعها علاقات مع إيران وفي نفس الوقت لديها تعاون وشراكات مع الكيان المؤقت، في الوقت الذي تشكّل فيه الأخيرة العدو الأساسي لإيران. كذلك الإمارات التي عملت على تكريس التطبيع مع الكيان المؤقت في الوقت الذي تربطها شراكات تجارية واقتصادية مع الجمهورية الإسلامية. بالإضافة إلى السعودية التي تتجه اليوم نحو السعي لنسج خيوط التعاون والالتقاء بين الطرفين في الآن نفسه، من خلال السعي لبلورة نوع من التطبيع مع الكيان المؤقت بجهود أميركية في الوقت الذي تطمح فيه إلى إعادة صياغة علاقاتها مع إيران بجهود صينية. وعليه، تظهر هذه النماذج حجم التشابك والتعقيد الذي تفرضه المصالح والتغيرات على الساحة الدولية وتأثيرها على حجم وعمق التفاعل بين الأطراف والتي تعمد لتنويع شراكاتها حتى بين الأعداء أنفسهم.

إقامة علاقات مع جهات لديها علاقات عدائية

يظهر جليًا من خلال بعض النماذج التي تم التطرق إليها، أن العلاقات بين الدول في هذه المرحلة تشهد نوعًا من التعقيد وعدم الوضوح في ظل التوجه العام نحو حصر النزاعات وتبديدها في سبيل تعزيز التعاون الاقتصادي، كما التعاون في مجالات أخرى. وتجلّى مفهوم "حصر النزاعات" هنا، بعدم إنهائها إنما معالجتها عبر حصرها في مجال محدد بعيدًا عن المواجهة العسكرية، حيث مثّل "التعاون الاقتصادي" العامل الجوهري والأساسي في التحكم بمسار التفاعل بين هذه الدول، نظرًا لدوره المهم في تعزيز التقارب وتحقيق المنفعة لدى طرفي النزاع خاصة في هذه المرحلة، التي يمرّ فيها العالم بالعديد من الأزمات الجامعة لا سيما على صعيد الطاقة والغذاء. وبالتالي، فإن الحاجات تدفع الدول إلى مد جسور التواصل لا سيما الاقتصادية من أجل تأمين مصالحها مع الحفاظ على حدّ معين من النزاع تحت سقف حروب الوكالة، التي تُجنّب الدول قطع علاقاتها مع غيرها من الاطراف أو حتى الوصول إلى حدّة المواجهة المباشرة.

سمات التفاعل في النماذج المطروحة

بدا واضحًا أنه على الرغم من قنوات التواصل والاتصال بين الأطراف المذكورة، إلا أن هناك عناوين وقضايا يصعب إيجاد حلول جوهرية لها والتي وضعت تحت إطار العناوين الخلافية، والتي رغم سياسة "حصر النزاع" والتعاون الذي يمكن أن ينعكس إيجابًا على العلاقة، إلا أن هذه الدول لم تخفِ سعيها في الحفاظ على حيز التنافس والسيطرة على التفاعل وذلك من خلال سياسات تعمد لاستخدامها وذلك بهدف إدارة النزاع تحت سقف المواجهة العسكرية والذي يتضمن مجموعة المظاهر والإجراءات التي من خلالها تضمن هذه الدول مصالحها إن كان على صعيد الحفاظ

على هامش من المرونة في التحرك كما والاستعداد والحفاظ على تطوير قدراتها العسكرية، بالإضافة إلى اعتماد أساليب الابتزاز المزدوج الذي يحقق نوعًا من التفوق في ضبط العلاقة، بالإضافة إلى اللجوء إلى التحكم بالطرف الآخر من خلال التهديد لضبط سلوكه ومخططاته وطموحاته وذلك في سبيل تأجيل الصراعات والتحضير لها أو حتى الحدّ منها، كما وجعل الاقتصاد هو الحد الفاصل للتعاون والصراع، فمن جهة يكون الدافع للتعاون وبناء الشراكات وفي الوقت عينه، أداة عقابية تتحكم بالنزاع.

الآثار السلبية لـ "حصر النزاعات":

في ظل التعقيد والتشابك في العلاقات بين الدول، بات "حصر النزاعات" سياسة تستخدمها العديد من القوى الفاعلة على الساحة الدولية، لإدارة وضبط علاقاتها على نحو يحقق نوع من التوازن بين التعاون الذي يتّخذ الطابع الاقتصادي بالدرجة الأولى وحصر نزاعاتها في مجال الحروب بالوكالة. هذه السياسة على الرغم من كونها تحدّ من حدّة الخلافات وتمنعها من الوصول إلى درجة التصادم، إلا أنها في بعض الحالات يمكن أن:

1- تحوّل الاقتصاد إلى سلاح ضغط واستغلال يحقق من خلاله أحد الطرفين طموحاته التوسعية.
2- تفشل الحروب بالوكالة في تحقيق الأهداف وتقليص حدة النزاع الذي يمكن أن يوسّع النزاع العسكري ويحوّله إلى نزاع دبلوماسي، أو حتى يكبّد الطرفين الخسائر المادية الباهظة التي تستنزف القدرات.
3- تضعف الثقة بين الأطراف نتيجة تشعّب العلاقات.
4- تحول العلاقات إلى شراكات قصيرة الأمد نتيجة تبدّل الأحداث والظروف.
5- أن تؤدي الحروب بالوكالة إلى نتائج عكسية لا يرغبها الطرفان.
6- تزيد انتشار الجماعات الإرهابية التي ممكن ان تهدد حدود الدولتين (في حال كانت الدولتين الحرب تجري في دولة محيطة لهاتين الدولتين).
7- تتأثّر العلاقة بالأزمات الاقتصادية الدولية الأمر الذي يؤدي إلى تراجعها.
8- تمنح الدول فرص أكبر للتحضير لأي صراع عسكري مستقبلي عبر تطوير القدرات العسكرية.
9- تؤدي إلى اللجوء لاستخدام أسلوب الابتزاز المزدوج بين الأطراف.

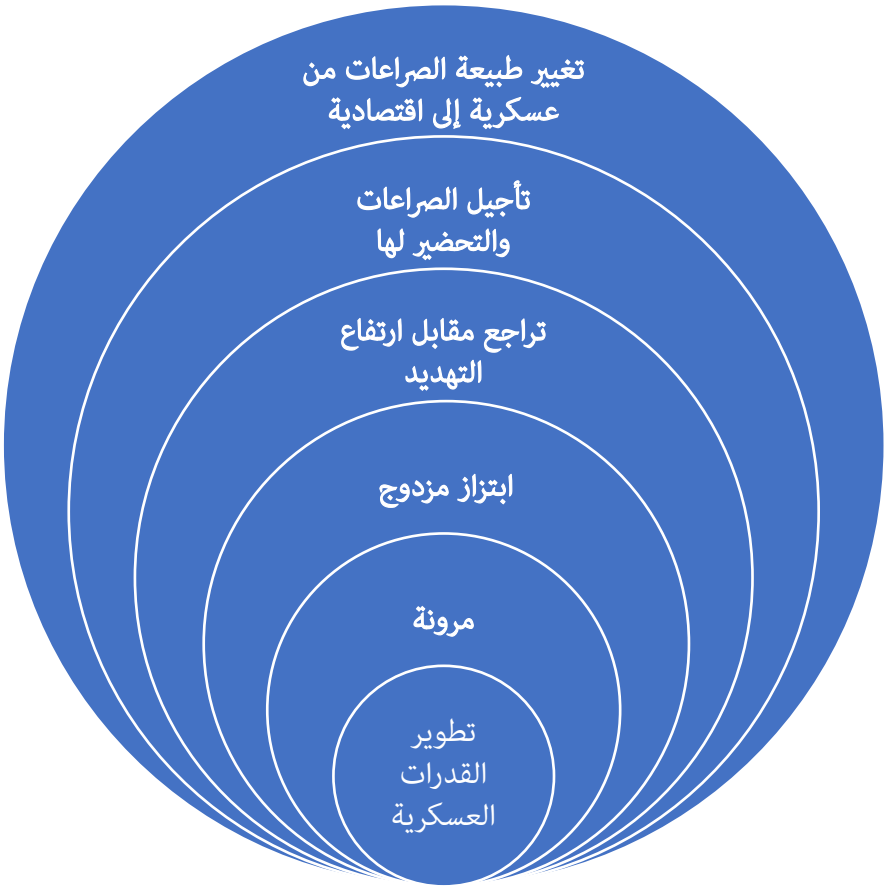

دوافع اللجوء لسياسة "حصر النزاعات"

تلجأ الدول لحصر نزاعاتها وتعزيز التعاون في الحالات التي يستطيع الأخير أن يعزز مكانتها الدولية وعلاقاتها الاقتصادية، إذ أن حساباتها الجيوسياسية هي التي ترسم أطر علاقاتها على قاعدة حسابات الربح والخسارة. فعلى سبيل المثال، تلجأ الدول التي هي أكثر عرضة للعزلة والعقوبات الدولية إلى محاولة البحث عن مخرج لعزلتها والتضييق الذي تتعرض له عبر فتح المجال أمام بناء جسور التواصل والتعاون مع مختلف الأطراف حتى لو اختلفت فيما بينها على بعض القضايا، تعمد حينها إلى السعي لتقريب وجهات النظر وتعزيز شراكاتها لا سيما الاقتصادية في ظل عملها على حصر نزاعاتها بالشق العسكري عبر حروب الوكالة الأمر الذي يساهم في تخفيف أعبائها مقابل تحقيق المزيد من الفرص والأرباح التي تساعدها في إعادة بلورة مكانتها إقليميًا بالدرجة الأولى ثم دوليًا. كذلك الدول التي تسعى إلى بناء شبكة من العلاقات المتشعبة تستند الى استراتيجية لن تكون فيها جزء من أي تكتل، من خلال سياسة خارجية مستقلة، لا يتم املاءها عليها من قبل انتماء "للكتل"، تسعى من خلالها إلى توسيع شبكة علاقاتها وحصر الخلافات والنزاعات في عناوين محددة تمنع من أن تتدهور إلى درجة الصدام، وتحقق من خلالها نوع من المرونة والتوازن الذي يضفي مزيدًا من المنفعة عبر تعدّد الخيارات وتنويعها.

- الخاتمة

بناءً على ما تقدّم، يظهر أن العلاقات بين العديد من الدول باتت قائمة على "حصر النزاعات" وفق سلّة من القضايا، بعضها محط خلاف والبعض الآخر محط شراكة وتعاون. فيمكن لدولتين أن يختلفا حول قضية أمنية، سياسية، عسكرية، أيديولوجية، إلا أن الرابط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية، تبقى الرابط الذي يتحكّم بطموحات هذه الدول ويدفعها إلى إعادة بلورة علاقاتها حتى في خضم الخلافات التي يجري تصديرها على شكل حروب بالوكالة ضمن مجموعة من السياسات التي تتحكم بإدارة النزاع والتي تحافظ من خلالها الدول على هامش المنافسة، دون أن تؤدي لصدام مباشر تحرم الدول المنافع والطموحات في التمدد والتوسع وتحصيل المكاسب. وعليه، يصبح المجال العسكري هو المجال الذي تنحصر فيه النزاعات، ليقابله بالتالي تعاون اقتصادي بالدرجة الأولى وفي بعض الحالات تعاون سياسي.